

الزكاة كإستراتيجية لتحقيق التنمية المستدامة الأخلاقية

د/ عبد الله خبايا

قسم العلوم التجارية

جامعة محمد بوضياف المسيلة.

Résumé:

Cet article traite le développement durable morale; en fixant sur le ZAKAT comme élément primordiale et essentiel de financement des différentes secteurs dans la société Islamique; ainsi elle peut atteindre un emploi total des moyens de productions.

Par conséquence, une meilleure facteur pour résoudre les problèmes de pauvreté et chômage à travers le développement des compétences économiques.

المُلخَص:

نتناول في هذا المقال بالدراسة والتحليل التنمية المستدامة الأخلاقية بالتركيز على آليات التمويل الإسلامية، وعلى رأسها آلية الزكاة كدعامة مهمة لتحقيقها، هذه الآلية التي أعطت مع مختلف عوامل الإنتاج مستوى العمالة الفعلي بفضل قضائها على ظاهرة الفقر في المجتمع الإسلامي في عصره الزاهر.

تمهيد :

لقد تحدث كينز في كتابه " النظرية العامة للتوظيف " عن مستوى العمالة الكاملة الذي يتحقق في تقديره عند تعادل الإنفاق الكلي مع الدخل الكلي بشكل إجمالي، أو عند تعادل الادخار والاستثمار الإجماليين، بمعنى أن توجه المدخرات المجتمعية إلى حلقة تجديد الثروة باستثمارها وتحقيق التنمية المنشودة في جانبها المادي. إلا أنه لم يوضح لنا إن كانت هذه التنمية ستمس جميع الشرائح المجتمع أم أن هذا التعادل الكلي ستعكسه فجوة هائلة ترسم من خلال تفاوت سحيق بين طبقتي المجتمع الرأسمالي، وبالتالي ينتج طبقة مسحوقة من الفقراء لا حصر لها، بالإضافة إلى ذلك فإن مستويات التنمية المنشودة من قبل كينز لم تعر اهتماما للبعد البيئي والأخلاقي الذي لا بد أن يرافق التقدم المادي، لأن الحضارة لا يمكن أن تقوم على الهدف المادي وحده. وعليه جاء هذا العمل كمحاولة لتقديم نموذج التنمية المستدامة الأخلاقية بالتركيز على آليات التمويل الإسلامية وعلى رأسها آلية الزكاة كدعامة مهمة لتحقيقها، هذه الآلية أعطت مستوى العمالة الفعلي بفضل قضائها على ظاهرة الفقر في المجتمع الإسلامي في عصره الزاهر. وفي هذا المقال سنحاول تسليط الضوء على مجموعة من المفاهيم:

أولاً: المفاهيم الرئيسية للبحث:

- الزكاة: ثالث ركن من أركان الإسلام الخمسة ودعامة من الدعائم المالية والاقتصادية ومورد لا ينضب من موارد الدولة الإسلامية وهي واجبة على الحر العاقل البالغ المسلم إذا ملك النصاب ملكاً تاماً وحال عليه الحول (1).

- الإستراتيجية: جملة الإجراءات التي تتيح للمؤسسة تنشأ (وتحافظ) رابطة قوية بين مواردها وأهدافها من جهة، والفرص السوقية المتاحة من جهة أخرى. بمعنى تحديد وإدارة الأنشطة التي فضلت المنشأة الاستثمار فيها (2).

- التنمية المستدامة: تعرف التنمية الاقتصادية على أنها: العملية الهادفة إلى القضاء على التخلف وتطوير مختلف فروع الاقتصاد الوطني عبر الاستفادة من أحد الوسائل التكنولوجية واستخدامها في شتى الميادين الإنتاجية. لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وثقافية (3).

أما فيما يتعلق بالتنمية المستدامة فيعرفها مؤتمر ريودي جانيرو لسنة 1992 من خلال المبدأين الثالث والرابع الذي خرج به المؤتمر بأنها: العملية التي تلبي أمانى وحاجات الجيل الحاضر دون تعريض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتهم للخطر. كما أنه أشار لكي تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن التفكير بمعزل عنها⁽⁴⁾. وفيما يتعلق بالجانب الأخلاقي لعملية التنمية فنحنى به ضرورة الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاجتماعي والبناء الأخلاقي في كل جهد تنموي.

ثانيا: أهمية التنمية المستدامة مبادئها وأهدافها

أ - أهمية التنمية المستدامة الأخلاقية: لقد كان مؤتمر الأرض بمثابة إشارة موجهة إلى العالم برمته، بأنه بعد عشرات السنين من وضع نوعية البيئة كنقيض للنمو الاقتصادي. أصبح السياسيون في نهاية الأمر يدركون الرابطة الحاسمة والتكامل الدائم بين الاثنين. ولابد للبشرية أن تتعلم كيف تعيش في نطاق حدود البيئة الطبيعية باعتبارها موفرة لمختلف المدخلات ومستقبلية لجميع النفايات على حد سواء، ولا بد لنا أن نتعرف أنه حتى ولو لم يصل التدهور البيئي إلى المستويات المهددة للحياة، فإنه من الممكن أن يسفر عن تدن كبير في نوعية العالم الذي نعيش فيه، ولابد من إيجاد طريقة ما لتمكين كل الناس في الوقت الحاضر من الاستمتاع بالمياه الصالحة للشرب، والهواء النقي والتربة الخصبة. من هنا جاءت ضرورة التنمية المستدامة.

1- إنتاج الغذاء: يرى خبراء الأمم المتحدة للتنمية أن تعداد العالم حاليا يقدر ب 5.5 مليار نسمة ويتزايد عالميا بمتوسط 1.7% وسيصل إلى 8.5 مليار نسمة بحلول 2025 مما يؤدي في النهاية وصول عدد السكان إلى 11.5 مليار نسمة سنة 2150. فإن هذه الأرقام تكون لها دلالة كبيرة بالنسبة لسكان اليوم، وذات أهمية بالغة بالنسبة للأجيال القادمة. وعليه سوف يصل الاستهلاك من الأغذية إلى الضعف، ومع أن معدل النمو للإنتاج الغذائي المطلوب هو 1.6% سنويا، وحسب التقدير دائما سيكون أقل من معدل 2% الذي تحقق في نهاية القرن العشرين (الثلاثين سنة الأخيرة). ومنه فإن علماء الزراعة يتفقون

على أن المهمة تكون أكثر صعوبة لأن كثيرا من مصادر النمو السابق لم تعد متاحة في الوقت الحاضر. ويوجد الآن خياران أساسيان هما:

- تكثيف الإنتاج الزراعي في الأراضي المستغلة فعلا.

- التوسع في مساحات جديدة.

فمع نهاية القرن العشرين كان الخيار تكثيف الإنتاج مسيطرا، وكان هو السبب في أكثر من 90% من النمو الزراعي. والآن أصبح من الصعب أن تكون ثورة خضراء جديدة تكرر المكاسب الضخمة التي تحققت في الحصول على الخيرات. ولن يكون التحدي متمثلا في زيادة الإنتاج بل في كيفية إنجاز ذلك بطريقة أقل ضررا مما حدث في الماضي. إذ أن المشاكل البيئية القائمة بالفعل والمترتبة عن تكثيف الإنتاج (انتقال المواد الكيماوية عن طريق المياه والحيوانات، ارتفاع المياه في الصحراء الجزائرية، ارتفاع نسبة الملوحة وما شابه ذلك) وصلت إلى حدود خطيرة في بعض مناطق العالم وستدهور بدرجة أكبر إذا لم تتبع سياسات أفضل.⁽⁵⁾

2- التلوث والتحضر: رغم كثرة التعريفات التي تناول مفهوم التلوث؛ إلا أنها تتفق جميعها على أنه عبارة عن عملية تغيير في مكونات وعناصر البيئة⁽⁶⁾.

1- أنواع التلوث: منذ القديم وجدت الملوثات؛ لكن النظام الإيكولوجي الطبيعي لم يسمح لها بالتوسع والانتشار لأن بنيته المتماسكة كانت دائما قادرة على استيعابها مما يجعلها محدودة في الزمان والمكان، إنما بسبب التطور الصناعي الحالي الهائل أصبح من المتعذر إحصاء وحصر هذا الحشد الضخم من الملوثات التي لم تقف عند حد، بل هي في ازدياد مستمر يترافق طردا مع التنمية الصناعية، ويمكن تصنيف هذه الأنواع فيما يلي :

- الملوثات البيولوجية.

- الملوثات الكيميائية.

- التلوث الضوضائي: وينجم عن الأصوات الحادة التي تتجاوز شدتها الحد

الأقصى الطبيعي للقدرة على استيعابها؛ فالصوت يكون مسموعا إذا كان يقع بين حدي عتبتين صوتيتين.

أ- التلوث الداخلي: تتوزع أسبابه إلى فئتين: - فئة الأخطار في تصميم المباني من حيث عدم ضمان التهوية المطلوبة مما يجعلها مبان مريضة ناحية - فئة الغازات أو الأبخرة غير المرئية من ناحية ثانية؛ وهذه تشمل الأبخرة التي تتصاعد من أجهزة تصوير المستندات والوثائق أو من ورق المنسوج والستائر؛ وورق الجدران والسجاد أو من مواد التنظيف . أضف إلى ذلك كله أجهزة التكييف والتدفئة المركزية؛ وثمة غازات غير مرئية وملوثة تنبعث من هذه الأجهزة؛ ولا ننسى المراوح؛ إذ يخرج من بعضها تراب غني بالمواد العضوية أو العفن الفطر؛ وعليه فلا يستغرب أحدنا إذا أصيب بأمراض فطرية رغم كونه يعيش في مستوى عال من النظافة والرفاهية.

ج- التلوث المعنوي (الأخلاقي): يندرج في إطاره التلوث الفكري والأخلاقي والنفسي والإعلامي والتربوي... الخ، وبهذا الصدد يرى العالم "شبابو" أن أزمة البيئة تتصل بطبيعة الناس وتصرفاتهم فيقول "إننا نحتاج إلى مجموعة أخلاقيات وسلوكيات جديدة تتعاطف مع البيئة" فهو يرى أن المجاعة والكارثة إنما يأتیان من سوء استخدام الموارد. وإذا كان التاريخ يتضمن تعاقب فترات من النهضة وأخرى من الانحطاط، فإن عصر النهضة الذي شهده النصف الأول من هذا القرن استتبع عصر انحطاط في النصف الثاني منه، ولا شك بأن سبب ذلك هو التكنولوجيا الحديثة التي كانت بمثابة عملة ذات وجهين: وجه تنموي مادي، ووجه تراجع معنوي.

2- التحضر (التمدن): حسب خبراء الأمم المتحدة سوف تكون 90 % من الزيادة السكانية في العالم في المناطق الحضرية، مما يخلق مشاكل كبيرة ومفرعة من التغير الاجتماعي والمؤسسي، وبالتالي ارتفاع نسبة الاحتياجات الاستثمارية في القاعدة الهيكلية (البنى التحتية)، والحد من التلوث، والعمل على توفير المياه الصالحة للشرب لكل شخص في السنوات الأربعين القادمة. سيتطلب مد الخدمات إلى 3.7 مليار نسمة من المقيمين في المدن. كما أن الحيلولة دون تفاقم التلوث في بعض البلدان ذات النمو السريع سوف يتطلب خفض التلوث بالنسبة لوحدة الإنتاج الصناعي بمقدار 90 % خلال الفترة من 2000 إلى 2030⁽⁶⁾.

ب - مبادئ التنمية المستدامة الأخلاقية:

المبدأ الأول: تحديد الأولويات بعناية: اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات، وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل. فكانت خطة العمل البيئي لأوروبا الشرقية (سابقا) التي أعدها البنك العالمي والاتحاد الأوروبي، وكل البلدان الأعضاء في المنطقة تمثل جهدا رائدا ومؤثرا في هذا الصدد، وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئة. وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية. ففي دراسة جرت سنة 1992 تبين أن التلوث بالرصاص من أهم مشكلات البلد ثم مشكلات الأمانات، وأمكن التوقف عن استخدام البنزين المحتوي على مادة الرصاص، والآن حوالي 50 دولة تعمل جديا على تحديد الأولويات بمشاركة المجتمع المحلي.

المبدأ الثاني: الاستفادة من كل دولار: كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر، ولا تستطيع البلدان النامية استخدام الأساليب مرتفعة التكاليف التي تستخدم تقليديا في البلدان الصناعية، ومن ثم بدأت التأكيد على فعالية التكلفة، وأفادت الجهود في هذا المجال بلدان عديدة مثل (التشيك، الشيلي، المكسيك). إن هذا التأكيد يسمح بتحقيق إنجازات كثيرة بموارد محدودة، وهو يتطلب نهجا متعدد الفروع، ويناشد المختصين والاقتصاديين في مجال البيئة العمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأ الثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف: بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفاضلات، والبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة، والحد من الفقر، ونظرا لندرة الموارد التي تم تكريسها لحل مشكلات البيئة، منها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية هو أوضح سياسة لتحقيق الربح للجميع. فعلى سبيل المثال انخفض الدعم بمقدار النصف للطاقة في البلدان النامية انخفض الدعم على مياه الري التي تبلغ أكثر من 80% من كل المياه المستخدمة، إجراء بعض الدول مثل جنوب إفريقيا -الفلبين — كولومبيا. إصلاحات

زراعية تعتمد وتستند على قواعد السوق ويتم عن طريق التفاوض، ويتوقع أن تكون له آثار مفيدة على البيئة.

المبدأ الرابع: استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا: إن الحوافر القائمة على السوق والرامية إلى خفض الأضرار الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق، فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الإنبعاثات وتدفق النفايات، رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج. تفرض الصين رسوما على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتقوم تايلندا وماليزيا بفرض نفس رسوم على النفايات.

المبدأ الخامس: الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية: يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل: فرض ضرائب على الوقود، أو قيود الاستيراد لأنواع معينة من المبيدات الحشرية، إدخال مبدأ الحوافز على المؤسسات الصناعية التي تسعى إلى التقليل من الأخطار البيئية فعلى سبيل المثال إندونيسيا سنة 1996 أدخلت نظاما يتكون من خمس نجوم لتقييم الداء البيئي، ومثل هذه الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام يكون لها غالبا تأثير أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

المبدأ السادس: العمل مع القطاع الخاص: يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص، باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية، وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وإنشاء نظام الإيزو 14000 الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة. توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات، وتحسين كفاءة الطاقة.

المبدأ السابع: الإشراك الكامل للمواطنين: عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة، إذا شارك المواطنون المحليون ومثل هذه المشاركة ضرورية للأسباب الآتية:

- قدرة المواطنين على المستوى المحلي على تحديد الأولويات.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعرفون حولا ممكنة على المستوى المحلي.
- أعضاء المجتمعات المحلية يعملون غالبا على مراقبة مشاريع البيئة.

-إن مشاركة المواطنين يمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير.
المبدأ الثامن: توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا: يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: (الحكومة - القطاع الخاص - منظمات المجتمع المدني، وغيرها) وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية: بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف، ومن أمثلتها أنه في دول أوروبا الشرقية سابقا تمكن أصحاب مصانع صهر الرصاص من خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60 % إلى 80 % بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل مع استثمار قليلة، وفي مصر أدت المساعدات الفنية إلى تحسين أداء مصانع الصلب إلى تحويل أداؤها من أسوأ إلى أفضل أنواع الأداء التي تمارس في العالم النامي.

المبدأ العاشر: إدماج البيئة من البداية: عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم وتخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية، وأصبحت معظم الدول تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة. كما أنها تجعل من العالم البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

مما سبق نستنتج أن المبادئ السابقة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية في العالم، والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة. يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية، ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

كما أن هذه المبادئ تعتبر تحديا عاجلا للغاية، وهو تحد يتطلب من الاقتصاديين وكل رجال العلم والمسؤولين المشاركة على نحو كامل في مجابهته.

ثالثا: الزكاة كآلية لتحقيق التنمية المستدامة الأخلاقية

سنركز على الآثار المترتبة على الزكاة ومدى إسهامها في تكريس مبادئ التنمية المستدامة الأخلاقية، ويمكن أن نوجز أهم هذه الآثار في النقاط التالية:

A- الآثار النفسية: يمكن تقسيم الآثار النفسية للزكاة إلى قسمين رئيسيين:

1- بالنسبة للمنفق: شرعت الزكاة ليدفعها المقتدر ماليا للفقراء والمحتاجين وبالتالي تحقيق البعد الإنساني لعملية التنمية فتذوب الفوارق الاجتماعية السحيقة من جهة، وتحقيق مرضاة الخالق والتخلص من خلق الجشع والأنانية في نفوس الأغنياء. ومن أهم آثارها أنها تطهر النفس المؤمنة من رجز الرذائل الاجتماعية التي هي مثار التحاسد والتعدي على الآخرين واكل أموال الفقراء. فالنفس المؤمنة في سعيها لتحقيق الغنى المادي الدنيوي المشروع يسعى أيضا لضمان مستقبله الأخروي بالادخار من مال دنياه في حسابه الأخروي عن طرق الصدقات.

2- بالنسبة للآخذ: الآخذ للزكاة يعتبر مستحقا لها وبالتالي لا يشعر بالانقاص عند أخذها من الغني وهذا ما يميزها باقي الممنوحات التي قد تجعل الآخذ يشعر بأنه فرد غير كامل العضوية في المجموعة البشرية التي ينتمي إليها هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن تحصيله لهذا الحق يجعله في منأى عن العوز فيتحقق الهدوء النفسي لديهم وهذا ما يجعلهم يبتعدون عن الجنوح والانحراف الاجتماعي فيكونوا معاول هدم تؤثر سلبا على الجهود التنموية، ويجعل الوحدة المنشودة بين أفراد الجماعة معرضة للتهديد. مما سبق ذكره يمكن القول أن توظيف الزكاة بإيجابية سوف يؤثر إيجابا على العلاقات الإنسانية داخل الجماعة، وهذا ما يؤدي بلا ريب في استغلال قوى المجتمع بشكل أكثر رشادة بما يتيح التحول السريع إلى مستويات أفضل من التنمية المستدامة المتكاملة.

B - الآثار الاجتماعية لإتفاق الزكاة: ينتج عن إتفاق أموال الزكاة آثارا اجتماعية

بالغة الأهمية تهيئ لكل عضو من أعضاء المجتمع أسباب الحياة الشريفة التي يستطيع بها القيام بالحقوق. ومن أهم هذه الآثار:

أ- محاربة الفقر: فرضت الزكاة وأن أول هدف رسم لها كما وضحه القرآن هو القضاء على الفقر والمسكنة. فقد اعتبر الإسلام أن الفقر مرض خطير يجب رسم استراتيجية لمحاربته باعتبار أنه أصل الكثير من الآفات المهددة لاستقرار المجتمع.

ب - تقليل التفاوت الطبقي: استهدف التشريع المالي الإسلامي من فرض الزكاة على الغناء وتوزيعها في مصارفها الثمانية تعميم التكافل الاجتماعي حتى يكثر حق الفقير ويزداد نصيبه بذلك تتقارب الفوارق بين الطبقات في المجتمع، وكرهية الإسلام للتفاوت الطبقي الكبير وحرصه على التقارب الطبقي إنما يرجع إلى إيمانه بأن هذا التفاوت الكبير سوف يؤدي إلى الأحقاد وإلى الضغائن وما يصاحبها من قلق واضطرابات قد تؤدي إلى تحطيم المجتمع كله.

ج - المحافظة على الأمن العام للدولة: إن نجاح الزكاة في تقليل من التفاوت الطبقي من شأنه أن يوفر الطمأنينة، ويزيل ما يكون قد ترسب في النفوس من حقد أو حسد بين طبقاته فنقل الجريمة ويحل الاستقرار السياسي المحدد المهم للتنمية مستدامة أخلاقية.

C - الآثار الاقتصادية لإنفاق الزكاة : سنتطرق من خلال هذا الجزء إلى الفلسفة الاقتصادية لنظام الزكاة الهادف إلى البلوغ إلى حد الكفاية، وذلك بإعادة توزيع الدخل بما يتيح تحقيق الاستقرار والتنمية المستدامة الأخلاقية. ويمكن إبراز أهم الآثار الناتجة عن تطبيق آلية الزكاة في النقاط التالية :

1- تأثير الزكاة على الإنتاج والاستثمار: إن فرض الزكاة على المؤمن تجعله حريصا على عدم تجميد أمواله حتى لا تأكلها الزكاة، إذن تعتبر الزكاة محفزا مهما على تحريك الأموال، وعلى تسريع مستوى دوران رأس المال. الرفع من مستوى الطلب الكلي الفعال المحفز بتشجيع الاستهلاك لدى المستفيدين من الزكاة، والتميزين بميل حدي كبير للاستهلاك. تشجيع الاستثمارات الصغيرة والمتوسطة بإعمال وتخطيط جيد لعملية إنفاق كما الزكاة، فيتحول بذلك المستفيد من الزكاة على مزك.

- تشجيع عمليات الائتمان من قبل المستثمرين لعلمهم أن الزكاة يوجه جزء منها لضمان قروضهم وتسديدها في حالة عجزهم.

2- تأثير الزكاة على إعادة توزيع الدخل: ركزت الأدبيات بشكل كبير على عملية تكوين الثروة، فاجتهد رواد الفكر الاقتصادي في البحث عن السبل الكفيلة بتحقيق الغنى الاقتصادي، وصاحب هذه الاجتهادات نجاحات مقبولة نسبيا من خلال التطبيقات الميدانية

خاصة في بعض الدول الرأسمالية؛ إلا أنه وفي مجال توزيع الثروة ورغم الكتابات الكثيرة في هذا المجال، إلا أنه لم تتمكن السياسات الاقتصادية الوضعية من القضاء على مشكل الفقر والتفاوت الاجتماعي السحيق خاصة في البلدان المتقدمة صناعيا رغم وجود هيئات الإغاثة والإحسان لغياب طابع الإلزام الأخلاقي. فأصبح الغني المؤمن ملزما دينيا بأداء جزء من ماله في شكل زكاة كما تعلق حق الفقير بهذا الجزء من المال. وقد قامت الزكاة في العصر الإسلامي الأول في تحقيق التوازن المادي بين فئات المجتمع المسلم، وكان أهم ما استهدفته هو ضمان حد الكفاية للمستحق هذا الأخير يتخ للمستفيد حياة كريمة فهو يختلف تماما عن حد الكفاف الذي نجده في الأدبيات الاقتصادية - خاصة الرأسمالية - المتعلق فقط بتجديد قوة العمل والمحافظة على حياته.

مما سبق يمكن القول أن للزكاة أثر بالغ على إعادة توزيع المداخل بالأخذ من مال الغني والإضافة لمال المستحق⁽⁹⁾. فبالنسبة لتأثيرها على دخول المزمكين فهو هدف غير مباشر لاستراتيجية الزكاة باعتبار أن درجة التأثير في حجم الدخل بالسلب ضئيلة (2.5 % في الأموال مثلا)، أما بالنسبة لتأثيرها على دخل المستحق فلها دور استراتيجي، فهي دخل لمن لا دخل له من الفقراء والمساكين والفئات العاجزة عن العمل في المجتمع، ورواتب مستقرة للعاملين عليها المشرفين على جمعها، توزيعها، محاسبتها ... بالإضافة إلى ما سبق فإنه وفق مبدأ " تناقص المنفعة الحدية " فإنه يمكن القول أنه كلما زادت الوحدات المستهلكة كلما قلت المنفعة الحدية للوحدة النقدية الأخيرة المنفقة هذا بالنسبة للغني، وعلى العكس من ذلك بالنسبة للفقير. وعلى ذلك فإن، قل وحدة نقدية من غني إلى فقير يسبب كسبا كبيرا بالنسبة للفقير وأهم من مستوى الخسارة اللاحقة بالغني، فتكون الحصيلة الإجمالية تراكما إيجابيا بالنسبة للمجتمع⁽¹⁰⁾.

3- الزكاة نظام تأميني لأصحاب المال: يلجأ الكثير من رجال العمال إلى التأمين

على مشروعاتهم من المخاطر المختلف سواء كانت طبيعية، أو ناتجة عن حوادث كالحريق، حوادث النقل بأنواعه المختلفة: برية، بحري، جوية... وغالبا ما تكون للهيئات المختصة ضخمة، إلا أن المبلغ الرمزي الذي يدفعه المزمكي وفي حل ابتلائه بإحدى هذه

الكوارث. وافتقاره يجد بيت مال الزكاة مفتوحاً أمامه لينقذه من نكبته هذه مقابل قيمته الزهيدة التي كان يدفعها له.

الخاتمة

تعتبر الزكاة إحدى أهم ركائز النظام المالي الإسلامي الذي لا يتم تفعيل آلياته إلى من خلال تبني نظام إسلامي شامل: تشريعي، سياسي، ثقافي. وفي هذه الحالة فقط يمكن أن نقضي على الفقر، التلوث الطبيعي والأخلاقي، وحالات اللا استقرار السياسي والاجتماعي. لكن هذا الطموح لن يتحقق إلا من خلال التعاون والمناقشات الممنهجة بين الأكاديميين وتدريب مرحلي وتدرجي، وتسخير مدروس لوسائل الترويج والإعلام.

الهوامش:

(1) - عوف محمد الكفراوي: بحوث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة الثقافة الإسلامية، الإسكندرية، 2000، ص 188.

(2) Ph. KOTLER et B. DUBOIS: marketing management, Publi - Union, Paris, 10^e Edition, 2000, P 96.

(3) - طلال البابا- قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار الطليعة بيروت، 1983، ص78.

(4) - ف. دوجلاس موسشيت : مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة : بهاء شاهين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، مصر، 2000، ص 63 .

(5) - ف. دوجلاس موسشيت : المرجع نفسه، ص 64 .

(6) - إسماعيل سراج الدين - حتى تصبح التنمية مستدامة - مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر، 1993، ص 6.

(7) - ميشال سرينا: نظرة عالم الاجتماع إلى التنمية المستدامة، مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 1993، ص 9.

(8) - فرج السيد وآخرون: المختصر في نظام الإسلام، كلية الشريعة جامعة الأزهر، ج م العربية، 1384 هـ، ص ص: 34 - 33.

(9) عوف محمد الكفراوي: المرجع السابق، ص 202.

(10) إبراهيم فؤاد أحمد علي: الإنفاق العام في الإسلام، المكتبة الأنجلو المصرية، 1973، ص 109.